الأمم المتحدة

A/RES/72/242

الجمعية العامة

Distr.: General
18 January 2018

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٧٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/72/L.38 و A/72/L.38/Add.1)]

٧٢/٢٤٢ - أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أن آثار التغير التكنولوجي السريع على التنمية المستدامة والفرص التي يتيحها والتحديات التي يطرحها بشأنها، بما في ذلك في الحالات التي قد تحدث فيها تغييرات بوتيرة هائلة، ليست مفهومة تماما،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ و ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اللذين أنشأت واستهلت فيهما آلية لتيسير التكنولوجيا لدعم أهداف التنمية المستدامة، تتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومحفل إلكتروني،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧٠/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المعنون ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية“ وغيره من القرارات ذات الصلة، وإذ تلاحظ العمل المتعلق بالتكنولوجيات الناشئة الذي تقوم به كيانات الأمم المتحدة المعنية،

وإذ تلاحظ الموجزين اللذين أعدهما رئيسا المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الأول المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، المعقود في نيويورك يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦[(١)]، والمنتدى

(١) انظر E/HLPF/2016/6.

220118 180118 17-23324 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثاني، المعقود في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧[٢]، فضلا عن عقد الاجتماع المشترك للجنة الثانية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع ”مستقبل كل شيء – التنمية المستدامة في عصر التطور التكنولوجي السريع“، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والجهات المعنية الأخرى على وعي بأثر التطورات الأخيرة في التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي ما زال يتطلب التعاون على الصعيد الدولي وبين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة من أجل الاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات في هذا الصدد، مع مراعاة اختلاف الأحوال والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، واحترام السياسات والأولويات الوطنية،

وإذ تسلم أيضا بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئيا، تأديته في مجال التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وتطوير الزراعة، وتعزيز فرص الحصول على الطاقة وزيادة الكفاءة في استهلاك الطاقة، ومكافحة الأمراض، وتحسين التعليم، وحماية البيئة، والتعجيل بخطى التنويع الاقتصادي والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة ودعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف،

وإذ تلاحظ بقلق أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، ما زالت فجوات مهمة ومتزايدة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا قائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وداخلها، وهي فجوات ينبغي معالجتها، في جملة أمور، بتشجيع سبل حصول البلدان النامية على العلم والتكنولوجيا، والتصدي للتحديات التي تعوق سد الفجوات الرقمية، مع ضمان اتباع نهج شامل يراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات،

وإذ تسلم بأن استحداث المبتكرات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها ونشرها وما يرتبط بذلك من دراية فنية تشكل عوامل قوية تحفز على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وإذ تقر بما تنطوي عليه التكنولوجيات الجديدة من إمكانات التغيير والخلخلة، ولا سيما التطورات التي يشهدها التشغيل الآلي، بالنسبة لأسواق العمل وفرص العمل في المستقبل، وإذ تسعى، في هذا الصدد، إلى إعداد المجتمعات والاقتصادات لمواجهة هذه الآثار،

وإذ تسلم أيضا بالدور المحوري الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٣]، وفي العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير بعد النظر بشأن الاتجاهات الحيوية في العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجالات الرئيسية للاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الناشئة والكاسحة،

---

(٢) انظر E/HLPF/2017/4.

(٣) انظر القرار ١/٧٠.

١ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على مواصلة النظر في أثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٣]، من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات المطروحة في هذا الصدد، وعلى الترويج لوضع الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العامة، وبناء القدرات، والمشاركة في المجال العلمي؛

٢ - ***تطلب*** إلى آلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك منتداها المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة وفريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع له، وكذلك اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن تولي، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة؛

٣ - ***تطلب أيضا*** إلى آلية تيسير التكنولوجيا أن تقدم ما توصلت إليه من نتائج، مع اتباع نهج قائم على الأدلة، في هذا الصدد في منتداها المتعدد أصحاب المصلحة الثالث المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

٤ - ***تقرر*** أن تدرج في برنامج المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الثالث جلسة عن أثر التغير التكنولوجي السريع، بما في ذلك في الحالات التي قد تحدث فيها تغييرات بوتيرة هائلة، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، مع تقديم الدعم لمشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتمول من الموارد الخارجة عن الميزانية، لمناقشة النتائج التي توصلت إليها آلية تيسير التكنولوجيا في ما يتعلق بالتغير التكنولوجي السريع، وتشجع المنتدى واللجنة على أخذ نتائج تلك الجلسة في الاعتبار للنظر فيها؛

٥ - ***تقرر أيضا*** مواصلة مناقشة موضوع ”أثر التغير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة“، على أساس استثنائي، في دورتها المقبلة، في المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة الرابع، من أجل تقييم نتائج المنتدى الثالث، وتقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظرها، ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٧٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧